

مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسماءهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
سعود عبد انيز عثمان	بداية عمان	٩٧٦/٥/٣٠	٨ صباحاً	شراء مال مسروق
ثلجي راشد الملاح	"	٩٧٦/٥/٢٢	"	الايلاء
بسام اسماعيل عبد العزيز الحجابي	"	٩٧٦/٥/٢٣	"	الاحتيايل
عدنان اسحق محمود زين	جنايات عمان	٩٧٦/٥/٢٤	"	السرقة وحيازة مال مسروق
محمد سعيد عبد الخالق	"	"	"	السرقة
عبد القادر سليمان محمود الارناؤوط	صلح عمان	٩٧٦/٥/١٨	"	التسبب بالايلاء
وحيد لويز عيسى سوداح	"	"	"	"
رشيد عبد القادر محمد	"	٩٧٦/٥/١٧	"	اعتداء
احمد سحويل	"	٩٧٦/٥/٣١	"	شيك بدون رصيد
الدكتور فخري عبد الهادي	"	٩٧٦/٥/١٦	"	ابنية
محمد حسن العبادي	"	٩٧٦/٥/١٦	"	سوء استعمال الامانة
احمد عبد الله محمد	بلدية الزرقاء	٩٧٦/٥/٢٦	"	سير
حافظ سليمان عوض	"	"	"	"
احمد عبد الله محمد ابو ريان	"	"	"	"
سميح حمدي عبد الحليم	"	"	"	"
عبد الحليم نجيب شهاب	"	"	"	"
سليمان خليل سليم	"	"	"	"
اسماعيل رشيد احمد	"	"	"	"
محمود محمد صالح	"	"	"	"
عز الدين عباس المدني	"	"	"	"
موسى سليم موسى	"	"	"	"
ئيسير كريم الفلاح	"	"	"	"
عودة عوض محمد	"	"	"	"
كامل عبد غيث	"	"	"	"
مرزوق احمد	"	"	"	"
خالد يوسف حامد	بداية الزرقاء	٩٧٦/٥/٢٠	"	شوارع
خليل حرب الجرازه	صلح الزرقاء	٩٧٦/٥/٣٠	"	اساءة الاتيان
عدنان محمد المحروم	"	٩٧٦/٦/٦	"	التصرف بمال الغير
حمدي مصباح الشريف	"	"	"	شيك بدون رصيد

الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الثلاثاء ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٦ هـ . الموافق ١ حزيران سنة ١٩٧٦ م . العدد ٢٦٢٩

الفرس

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون التعاون	١٢٨٤
قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٦	قانون معدل لقانون نقابة الاطباء البيطريين	١٢٨٥
قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦	قانون سوق عمان المالي	١٢٨٦
قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٦	قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية في الاردن	١٢٩٥
قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٦	قانون محكمة الجنايات الكبرى	١٢٩٦
قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦	قانون الغاء القوانين العشوائية	١٢٩٩
نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦	نظام صندوق الادخار لموظفي امانة العاصمة غير المصنفين	١٣٠٠
نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٦	نظام مقاولات الاشغال لدائرة ميناء العقبة	١٣٠٣
نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٦	النظام المالي لجامعة اليرموك	١٣٠٧
نظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٧٦	نظام علاوات المحاسبين	١٣١٦
نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٧٦	نظام علاوات موظفي مديرية الطيران المدني ودائرة الارصاد الجوية	١٣١٨
نظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٦	نظام معدل لنظام رسوم الانتاج المحلي	١٣٢٠

مطبعة القرائن المسماة الأردنية

هكذا من العمل

نحى الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون التعاون

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التعاون لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء كلمتي (الوزارة) و (الوزير) وتعريف كل منها .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٥) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٥ التسجيل

أ - يقدم طلب تأسيس الجمعية الى المدير العام للقيام بالاجراءات اللازمة وفقا لنظام جمعيات التعاون .

ب - يصدر المدير العام قراره بشأن طلب التأسيس خلال شهر واحد من تاريخ تقديمه .

ج - اذا رفض المدير العام طلب تسجيل الجمعية يحق للطالب الاعتراض لدى المجلس خلال اسبوعين من تاريخ تبليغه بقرار الرفض ، ويكون قرار المجلس في الاعتراض نهائيا غير قابل للطعن لدى اية جهة قضائية او ادارية .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/١٢

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي
وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخطيب	مروان الحمود	احمد الشوبكي	غالب بركات
وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير المعمل	وزير دولة لشؤون	وزير رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطراونه	راكان عناد الجلازي	ثروت التلهولي	
وزير البلدية والقروية	وزير العميل	وزير دولة	وزير لشؤون الخارجية	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

نحى الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٦

قانون معدل لقانون نقابة اطباء البيطريين

رقم (١٦) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة اطباء البيطريين لسنة ١٩٧٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (٣) من المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

(٣ - جميع الاشتراكات وانشاء صندوق للتقاعد والضمان الاجتماعي لحالات الشيخوخة او العجز عن العمل ومعاونة المحتاجين من الاعضاء او عائلاتهم) .

المادة ٣ - يلغى نص المادة (٢٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :

(٢٠ - ينتخب النقيب اولاً ثم الاعضاء ، ويشترط في النقيب ان لا يكون وزيرا عاملا وان يكون قد مارس المهنة مدة عشر سنوات على الاقل وان يكون العضو قد مارس المهنة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات) .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/١٢

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي
وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخطيب	مروان الحمود	احمد الشوبكي	غالب بركات
وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير المعمل	وزير دولة لشؤون	وزير رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	ناجي حسين الطراونه	راكان عناد الجلازي	ثروت التلهولي	
وزير البلدية والقروية	وزير العميل	وزير دولة	وزير لشؤون الخارجية	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

نحس ولسين للملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وتأمراً باصداره ووضعه موضع التنفيذ
للمؤقت واضافته الى قوانين الدواة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٧٦

قانون سوق عمان المالي

الفصل الاول

تعريفات واحكام اساسية

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون سوق عمان المالي لسنة ١٩٧٦ » ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المحددة لها ، الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

البنك	:	البنك المركزي الاردني .
الوزير	:	وزير المالية في المملكة .
المحافظ	:	محافظ البنك المركزي .
البنك المرخص	:	البنك التجاري المرخص بموجب قانون البنوك الاردني .
مؤسسة الاقراض المتخصصة	:	كل مؤسسة او هيئة اعتبارية انشئت في المملكة وهدفها الرئيسي منح القروض لاغراض خاصة ويعينها مجلس الوزراء ويعتبرها لاغراض قانون البنك المركزي ، مؤسسة اقراض متخصصة بعد الاستئناس برأي المحافظ .
السوق	:	سوق عمان المالي .
اللجنة	:	اللجنة المؤلفة لادارة السوق وفقاً لاحكام هذا القانون .
القاعة	:	المكان المخصص في مبنى السوق لتنفيذ عمليات البيع والشراء وفقاً لاحكام هذا القانون .
المضو	:	الشخص المعنوي الذي يكون عضواً في السوق بموجب هذا القانون .
الوسيط	:	الشخص المعنوي او الطبيعي الذي يعمل وسيطاً وفقاً لاحكام هذا القانون .

الاوراق المالية : الاسهم والسندات والاذونات التي تصدرها في المملكة الحكومة او المؤسسات الحكومية او البلديات او الشركات المساهمة الاردنية العامة والخاصة ، واية اوراق مالية اخرى قابلة للتداول .

التعامل بالاوراق المالية : عمليات شراء الاوراق المالية وبيعها ، مباشرة او بالواسطة ، وتثبيت هذه العمليات في سجلات السوق وفق احكام هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

المادة ٣ - ١ - يؤسس في عمان سوق لبيع وشراء الاوراق المالية وفق احكام هذا القانون ، ويسمى سوق عمان المالي .
ب - يمتنع هذا السوق بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويكون له حق التقاضي والتوكيل .
ج - يعتبر هذا السوق مؤسسة عامة ، تقوم باعمال تجارية في علاقاتها مع الغير ، وتخضع لاحكام قانون التجارة فيما لا يكون مخالفاً لاحكام هذا القانون .

المادة ٤ - تشمل غايات السوق ما يلي :-

أ - تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الاوراق المالية ، وتوجيه المخبرات لخدمة الاقتصاد القومي .
ب - تنظيم ومراقبة اصدار الاوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صغار المخبرين .
ج - جمع الاحصائيات والمعلومات اللازمة لتحقيق الغايات المذكورة ونشرها .

المادة ٥ - ١ - لا يجوز التعامل في السوق الا بالاوراق المالية المقبولة فيه وفق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - ينحصر حق القيام بالتعامل بالاوراق المالية المقبولة في السوق بالاعضاء ممثلين بمندوبين عنهم ، ولا يجوز التعامل في المملكة بهذه الاوراق الا داخل القاعة ، الا اذا اجازت اللجنة غير ذلك بموجب انظمة او تعليمات خاصة .

ج - للجنة ان تقرر بطلان اي تعامل بالاوراق المالية جرى مخالفاً لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

الفصل الثاني

الاعضاء والوسطاء

المادة ٦ - تشمل عضوية السوق حكماً والزماً :

أ - البنك
ب - البنوك المرخصة
ج - مؤسسات الاقراض المتخصصة
د - كل شركة مساهمة عامة اردنية يبلغ رأسمالها المدفوع مائة الف دينار او اكثر .
هـ - الوسطاء المقبولون وفق احكام هذا القانون .

المادة ٧ - أ - على جميع الشركات المساهمة العامة ، غير العضو في السوق ، ان تسجل عمليات بيع وشراء اسهمها في السوق وتبين اسعار التعامل للجنة لتسجيلها في سجل خاص ، ولا يجوز للجنة ان تسجل او تعلن المعلومات الواردة في هذا السجل الا من الناحية الاحصائية الاجبالية .
ب - اذا تم التعاقد على بيع او شراء اوراق مالية مسجلة ومقبولة لدى السوق خارج حدود المملكة ، فلا يعتبر هذا التعاقد نافذا الا اذا قُرن بتسجيل التعامل في السوق خلال مدة اقصاها شهر واحد من تاريخ التعاقد ، وذلك دون اجحاف باحكام المادة ٤٤ من هذا القانون .

المادة ٨ - يحق لكل شخص طبيعي او معنوي يتعامل في المملكة اعمال البنوك او الصرافة او التجارة بالاوراق المالية ان يكون وسيطا في السوق اذا وافقت اللجنة على طلبه ، شريطة ان تتوفر فيه الشروط المبينة في المادة (٩) ادناه او اية شروط اضافية اخرى تحددها الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون .

المادة ٩ - يجب ان تتوفر الشروط التالية في من يقبل وسيطا في السوق :-

أ - الشخص الطبيعي

- ١ - ان يكون اردني الجنسية وان لا يقل عمره عن ٢٥ سنة .
- ٢ - ان يكون متمتعاً بالحقوق المدنية .
- ٣ - ان لا يكون قد اعلن الافلاس او قد حكم بجنحة شائنة او جناية .
- ٤ - ان لا يقل رأسماله المدفوع عن ١٠٠٠٠ دينار اردني .
- ٥ - ان يقدم لامر اللجنة كفالة بنكية او رهنا عقاريا بالمبلغ الذي تقررره اللجنة على ان لا يقل عن ١٠٠٠٠ دينار اردني .

ب - الشخص المعنوي

- ١ - ان تكون شركة اردنية .
- ٢ - ان يكون اكثرية الشركاء فيها من الجنسية الاردنية
- ٣ - ان لا يكون مديرها والشركاء المفوضون بادارتها قد اعلنوا افلاسهم او قد حكم عليهم بجنحة شائنة او جناية .
- ٤ - ان يكون مديرها حائزا على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها على الاقل او ان يكون قد عمل في المؤسسات المالية او المصرفية مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٥ - ان يجيد الشركاء المفوضون بادارة الشركة القراءة والكتابة باللغة العربية او ان يكونوا قد عملوا في المؤسسات العامة والمصرفية مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٦ - ان لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن ١٠٠٠٠ دينار اردني .
- ٧ - ان تقدم الشركة لامر اللجنة كفالة بنكية او رهنا عقاريا بالمبلغ الذي تقررره اللجنة على ان لا يقل عن ١٠٠٠٠ دينار اردني .

المادة ١٠ - تسقط العضوية عن عضو السوق :

- أ - اذا فقد احد الشروط اللازمة للعضوية وفق احكام هذا القانون .
- ب - اذا تقرر اسقاط العضوية عنه وفقا لاحكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بموجبه .

المادة ١١ - تسقط صفة الوسيط عن الوسيط في السوق :

- أ - اذا فقد احد الشروط اللازمة لممارسة عمل الوسيط في السوق .
 - ب - اذا تقرر اسقاط صفة الوسيط عنه وفقا لاحكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بموجبه .
- المادة ١٢ - أ - لا يجوز للعضو او الوسيط الافشاء باسرار العملاء واسماهم سواء كانت متعلقة بمن يعمل لحسابهم الخاص او الاخرين .
ب - تضع اللجنة تعليمات خاصة تنظم الحالات التي يسمح للوسطاء فيها بالتعامل في السوق لحسابهم الخاص .
- المادة ١٣ - أ - يخضع الوسطاء للترتيبات الخاصة بسلك الدفاتر التجارية ويجب عليهم مسك دفاتر يضمون فيها جميع العمليات التي يقومون بها حسب قوائمها دون ان يترك فيها اي فراغ او كتابة بين الاسطر او تشطيب وعليهم اقفال هذه الدفاتر يوميا . وتخضع هذه الدفاتر على الدوام لمراقبة لجنة السوق .
ب - على الشركاء الاعضاء والوسطاء تقديم المعلومات والبيانات والاحصاءات التي تطلبها اللجنة وفق النماذج وضمن المهلة التي تحددها .
- المادة ١٤ - يتقاضى الوسطاء اجورا لقاء قيامهم بعمليات السوق حسب تعرفة يجري تحديدها من قبل اللجنة ويصادق عليها الوزير .

الفصل الثالث

قبول الاوراق المالية في السوق

- المادة ١٥ - يتم قبول الاوراق في السوق بقرار من اللجنة .
- المادة ١٦ - قبل في السوق جميع السندات الصادرة عن الحكومة ومؤسساتها العامة التي تكفلها الحكومة وجميع اذونات الخزينة وسندات الدين التي تصدرها الشركات وفقا لاحكام قانون الشركات .
- المادة ١٧ - يجب على كل شركة مساهمة عامة اردنية يبلغ رأسمالها المدفوع مائة الف دينار على الاقل ان تطلب قبول اسهمها في السوق ، اما الشركات المساهمة الاخرى فيجب لها ان تطلب قبول اسهمها في السوق مهما بلغ رأسمالها ، شريطة ان تكون قد نشرت ميزانيات سنتين مالييتين متتاليتين . وفي جميع الاحوال للجنة ان تقرر قبول او رفض الطلب في ضوء الانظمة والتعليمات التي تضعها لتنظيم قبول الاوراق المالية .
- المادة ١٨ - مع مراعاة احكام هذا الفصل يحدد النظام الاحكام التي تنظم قبول الاوراق المالية والتعامل بها في السوق او التي تتعلق بكل ذلك .

الفصل الرابع

مالية السوق

المادة ١٩ - تتكون مالية السوق من الموارد التالية :-

- أ (اشتراكات الاعضاء
- ب (رسوم الوسطاء
- ج (العمولات التي يستوفيه السوق لقاء عمليات البيع والشراء
- د (الغرامات التي تفرضها اللجنة على المخالفين
- هـ (الاشتراكات في نشرات السوق الدورية
- و (الهبات التي تمنحها الحكومة او اي من اعضاء السوق او اية جهة اخرى توافق عليها اللجنة
- ز (القروض التي تحصل عاها اللجنة .

المادة ٢٠ - تخضع عمليات بيع وشراء الاسهم والسندات في القاعة ، وكذلك عمليات التسجيل المشار اليها في الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (٧) والمادة (٤٩) من هذا القانون لعمولة نسبية تحددها اللجنة ، على ان لا تتجاوز هذه العمولة مائتة في المائة ، من قيمة الاوراق المالية المتبادلة ، وتستوفي العمولة من البائع والمشتري مناصفة .

المادة ٢١ - تعد اللجنة ميزانية سنوية تقديرية للايرادات والنفقات يصادق عليها الوزير قبل بداية السنة المالية للسوق

المادة ٢٢ - لا يجوز سحب اي مبلغ من اموال السوق الا بقرار من اللجنة او المفوضين بالتوقيع عنها .

المادة ٢٣ - يؤول الى الخزينة خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر من انتهاء كل سنة مالية اي فائض في الايرادات بعد اقتطاع جميع النفقات التأسيسية والجارية للسوق في تلك السنة .

المادة ٢٤ - يتولى تدقيق حسابات السوق محاسب قانوني مرخص تعيينه اللجنة .

المادة ٢٥ - تبدأ السنة المالية للسوق في ١/١ من كل عام وتنتهي في ١٢/٣١ منه على ان تبدأ السنة الاولى من تاريخ نفاذ هذا القانون .

الفصل الخامس ادارة السوق

المادة ٢٦ - أ (تتولى ادارة السوق لجنة ادارة يعينها مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير وتتكون من : -

١ - المدير العام للسوق رئيسا

٢ - مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة عضوا

٣ - ممثل عن البنك عضوا

٤ - ممثل عن البنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة عضوا

٥ - ممثل عن الشركات المساهمة الاعضاء حكما في السوق عضوا

٦ - ممثل عن غرفة صناعة عمان عضوا

ب (يعين بديل لكل عضو من اعضاء اللجنة ويمارس صلاحياته في حالة غيابه وفق الامس المبينة في الفقرة (أ) .

المادة ٢٧ - أ (يعين المدير ويحدد راتبه وتعويضاته بقرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيب الوزير .

ب (تنتخب اللجنة في اول جلسة لها نائبا للرئيس وامينا للسوق .

المادة ٢٨ - مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

المادة ٢٩ - أ (يجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير حل اللجنة واعادة تشكيلها او اعفاء احد اعضاءها .

ب (يفصل من اللجنة حكما بقرار من الوزير كل عضو حكم بجناية او بجرم شائن او اعلن افساسه .

ج (يعد مستقبلا من اللجنة حكما بقرار من الوزير كل عضو يتغيب عن حضور جلساتها بدون عذر مقبول منها ثلاث مرات متتالية .

المادة ٣٠ - أ (على رئيس اللجنة ان يفرغ لاعمالها ولا يجوز له الجمع بين وظيفته هذه ووظيفة اخرى طيلة مدة رئاسته للجنة .

ب (يتقاضى اعضاء اللجنة تعويضات شهرية يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ، ويتحمل

البنك هذه التعويضات واية نفقات اخرى يقتضيها تأسيس السوق وادارتها من موازنته الخاصة ،

خلال فترة التأسيس ولمدة لا تتجاوز الستة اشهر من تاريخ مباشرة السوق لعملياته .

المادة ٣١ - أ (تمارس اللجنة بالنسبة للسوق الصلاحيات التي يعطيها قانون الشركات لمجلس الادارة في الشركة المساهمة العامة بالإضافة الى الصلاحيات التي يمنحها اياها قانون السوق والانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب - يمارس المدير العام . بالإضافة الى الصلاحيات التي يعطيها له هذا القانون والانظمة والتعليقات الصادرة بمقتضاه ، الصلاحيات التي يعطيها قانون الشركات لرئيس مجلس الادارة والمدير العام في الشركات المساهمة العامة ، عند الاقتضاء .

ج - يحدد النظام صلاحيات نائب الرئيس وامين السر وامين الصندوق .

المادة ٣٢ - أ (تشمل صلاحيات اللجنة بصورة خاصة ما يلي :-

١ - وضع الانظمة اللازمة لتنظيم شؤون السوق وادارته وسيره .

٢ - التوصية الى المراجع الحكومية المختصة لكل ما من شأنه ان يساعد على تنمية السوق وحماية اموال المدخرين .

٣ - ايقاف نشاط السوق ، عند الاقتضاء ، لمدة محدودة لا تتجاوز ثلاثة ايام عمل يحضر خلالها التعامل بالاوراق المالية في السوق وذلك بموافقة من الوزير ، ولاي مدة تتجاوز ذلك بموافقة من مجلس الوزراء ، وبايقاف التعامل بالاوراق المالية الصادرة عن جهة او جهات معينة لفترة لا تتجاوز الاسبوع .

٤ - وضع تعليمات تنظيم حسابات واردات السوق ونفقاته واصدار موازنته السنوية والمصادقة عليها ب - للجنة ان تطلب الى الاعضاء تزويدها باية معلومات او بيانات مالية تراها ضرورية لتحقيق مهمتها كما لها ان تنشر اية معلومات ايضاحية عن الاوراق المالية المتعامل بها لتكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمر .

المادة ٣٣ - أ (يشكل الاعضاء في السوق فيها بينهم هيئة عامة مهمتها الاساسية تتبع اوضاع السوق ودراسة شؤونها واقتراح سبل زيادة فاعليتها .

ب (تجتمع الهيئة العامة مرة واحدة في السنة على الاقل ، وكلها دعت الحاجة الى ذلك ، وذلك بناء على دعوة من رئيس اللجنة او يطلب خطي موقع عليه من اكثرية الاعضاء .

ج (تقرر الهيئة العامة في اجتماعها السنوي الحسابات الختامية والتقرير السنوي للسوق .

المادة ٣٤ - يحدد النظام للداخل للسوق كل ماله علاقة بادارة السوق العامة واصول العمل وبصورة خاصة :-

أ (صلاحيات اللجنة ووظائف رئيسها واعضاؤها وواجباتهم وفقا لاحكام هذا القانون .

ب (احكام قبول الاعضاء والوسطاء في السوق وحقوقهم وواجباتهم واسقاط العضوية او صفة الوساطة عنهم .

ج - احكام تنظيم الشؤون المالية للسوق .

د - احكام قبول الاوراق المالية التي يجوز التعامل بها في السوق وشروط شطبها .

هـ (احكام تنظيم التعامل بالاوراق المالية في السوق وشروط تسجيلها واعلان الاسعار وكل ما من شأنه حماية واعلام المدخرين والمستثمرين .

و (اشتراكات الاعضاء ورسوم الوسطاء والعمولات التي يستوفونها السوق لقاء عمليات البيع او الشراء

ز (احكام التاديب واجراءاته .

ح (اية امور اخرى تتطلبها ادارة السوق او حسن سير العمل فيه .

هكذا من المأخوذ

الفصل السادس

الإشراف الحكومي

- المادة ٣٥- أ) يعين لدى السوق مندوب للحكومة يسميه الوزير من موظفي الصنف الأول من وزارة المالية.
ب- مدة تعيين هذا المندوب ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
ج) للوزير أن ينهي تعيين هذا المندوب قبل انتهاء مدته على أن يعين مندوباً آخر خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء تعيين المندوب السابق.

المادة ٣٦- يتولى مندوب الحكومة مراقبة صحة المعاملات التي تجرى في السوق وبصورة خاصة مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بها.

- المادة ٣٧- أ) يحضر مندوب الحكومة اجتماعات لجنة السوق ويشارك في مناقشتها ولا يملك حق التصويت.
ب) للمندوب الحكومة حق الاعتراض على قرارات لجنة السوق ذات الطابع المالي التي تبسّو له غير قانونية ولا بد في حالة الاعتراض هذه من موافقة أغلبية ثلثي أعضاء اللجنة الحاضرين لاعتبار قرار الاعتراض نافذاً المفعول.

المادة ٣٨- على مندوب الحكومة أن يقدم إلى الوزير تقريراً ربع سنوي حول نشاط السوق ومساير المندوب من إجراءات تساعد على تحقيق غايات السوق.

الفصل السابع

التأديب

- المادة ٣٩- أ) يتكون المجلس التأديبي من ثلاثة أعضاء ويصدر قرار بتكوينه من الوزير.
ب- يتكون المجلس على الشكل التالي :-
١ - رئيس اللجنة رئيساً
٢ - عضوين تنتخبهما اللجنة من بين أعضائها.
المادة ٤٠ - يتولى مجلس التأديب الفصل فيما يستأ للاعضاء والوسطاء والموظفين في السوق من مخالفات مسلكية او اجرائية لانظمة السوق وتعليماته.
المادة ٤١ - يباشر المجلس التأديبي صلاحياته من تلقاء نفسه او بناء على شكوى من الوزير او المحافظ او اللجنة او من اي شخص آخر ذي علاقة.
المادة ٤٢ - يجوز للمجلس التأديبي فرض أي من العقوبات التأديبية التالية :-
أ) التنبيه
ب) الإنذار
ج) الغرامة المالية من ١٠ - ٥٠٠ دينار
د) الوقف عن العمل من يوم إلى ثلاثة اشهر

أ) الشطب النهائي من عضوية السوق او الفصل من العمل فيه .

المادة ٤٣ - يجوز الطعن في قرارات المجلس التأديبي في حالات الوقف عن العمل او الشطب النهائي من عضوية السوق او الفصل من العمل فيه لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغ القرار .

الفصل الثامن

احكام عامة

المادة ٤٤- أ) لا يعنى تثبيت تبادل الاوراق المالية وانتقال ملكيتها في سجلات السوق اصحاب العلاقة من القيام باجراءات تسجيل نقل الملكية المنصوص عنها في قانون الشركات او القوانين والأنظمة الأخرى النافذة .

ب) بالرغم مما ورد في المادة ٦٧ من قانون الشركات ، او في اي قانون او نظام آخر او في عقد تأسيس او نظام اية شركة ، لا يخضع انتقال الاوراق المالية القابلة للتداول والتي يتم بيعها او شراؤها في السوق لشروط موافقة مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ذات العلاقة وعلى الشركة تسجيل انتقال ملكية هذه الاوراق بدون اي قيد ذلك باستثناء الحالات الآتية :-

١ - اذا كان البيع او النقل مخالفاً لاحكام القوانين النافذة او الانظمة المتعلقة بحظر انتقال تلك الاوراق الى الاجانب غير العرب .

٢ - اذا كانت الاوراق مرهونة او محجوزة .

٣ - اذا كانت الاوراق مفقودة ولم يعط شهادات جديدة بدلا عنها .

ج- يجوز للجنة ، وبناء على تسبب من مراقبي الشركات ، ان توقف بقرار معطل عمليات انتقال ملكية الاسهم اذا تجاوزت نسبة الاسهم المنقولة لشخص واحد ، طبيعي او معنوي ، ١٠٪ في المائة من مجموع اسهم الشركة ، وذلك اذا ثبت ان هذا الانتقال يتعارض مع مصلحة الاقتصاد الوطني . وفي هذه الحالة يجوز لأي فريق متضرر ان يطعن بالقرار امام وزير الصناعة والتجارة الذي يجب ان يصدر قراره خلال ثلاثة ايام من تاريخ الطعن .

المادة ٤٥ - اذا لقي السوق قول امواله وكافة موجوداته الى الحكومة .

المادة ٤٦ - قرارات الوزير والمحافظ واللجنة في حدود احكام هذا القانون خاضعة للطعن امام محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغها .

المادة ٤٧- أ) - كل مخالفة لاحكام هذا القانون تعرض المخالف لغرامة لا تقل عن ٥٠٠ دينار ولا تزيد عن ٥٠٠٠ دينار ب- - تحال هذه المخالفات الى المحكمة المختصة من قبل رئيس اللجنة .

المادة ٤٨ - لرئيس اللجنة الاستعانة باجهزة الامن المختصة للمحافظة على النظام داخل السوق وفي ضبط المخالفات عند وقوعها .

هذه من الأعمال

المادة ٤٩ - تسجل عمليات بيع الأوراق المالية المقبولة في السوق والتي يتم بيعها بأمر من المحاكم المختصة في سجل خاص يبين أعدادها وأسعار تعاملها ولا يجوز للجنة أن تسجل أو تعلن المعلومات الواردة في هذا السجل إلا من الناحية الإحصائية الإجمالية .

المادة ٥٠ - يحدد الوزير بقرار منه تاريخ المباشرة بالتعامل في الأوراق المالية في القاعة وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٥١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/١٩

وزير المالية سنم مساعده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والإعلام صلاح ابو زيد	وزير الاتشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
-------------------------------	--	--	---	---

وزير النقل محمود الحوامده	وزير الاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخطاط	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
---------------------------------	---	---------------------------------	--	---------------------------------------

وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة محمد عضوب الزين	وزير العدل لاجي حسين الطراوله	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عتاد الجازي	وزير الداخلية ثروت التلهوني
--	-------------------------------------	--	-----------------------------------

وزير الشؤون البلدية والقروية اسماعيل الهرموطي	وزير العمل عصام العجلوني	وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر
--	--------------------------------	--	--

نعم الحسين لله ملكة المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٦

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واصفاه الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٦

قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل

مشروع تطوير الطاقة الكهربائية في الاردن

بين

المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض تمويل مشروع تطوير الطاقة الكهربائية في الاردن بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي صحيحة نافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/١٩

وزير المالية سالم مساعده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والإعلام صلاح ابو زيد	وزير الاتشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
--------------------------------	--	--	---	---

وزير النقل محمود الحوامده	وزير الاعراف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخطاط	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
---------------------------------	---	---------------------------------	--	---------------------------------------

وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة محمد عضوب الزين	وزير العدل لاجي حسين الطراوله	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عتاد الجازي	وزير الداخلية ثروت التلهوني
--	-------------------------------------	--	-----------------------------------

وزير الشؤون البلدية والقروية اسماعيل الهرموطي	وزير العمل عصام العجلوني	وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر
--	--------------------------------	--	--

نحسب الحسبي لله ملكه الملكة لادفيرة الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٣

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٦

قانون محكمة الجنايات الكبرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محكمة الجنايات الكبرى لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ ١٩٧٦/٦/١٦ .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الحكمة	:	محكمة الجنايات الكبرى المشكلة بموجب هذا القانون .
النائب العام	:	النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .
المدعي العام	:	المدعي العام لدى محكمة الجنايات الكبرى .

المادة ٣ - ١ - تشكل محكمة خاصة تسمى (محكمة الجنايات الكبرى) تكون ضمن ملاك وزارة العدل وتنقسم برئاسة قاض لا تقل درجته عن الثانية وعضوية قاضيين لا تقل درجة كل منهما عن الثالثة .

ب - تتولى اعمال النيابة العامة لديها هيئة خاصة تتألف من نائب عام ومساعدين له ومدعين عامين حسب الحاجة ؛

ج - يخضع القضاء في المحكمة واعضاء النيابة العامة لديها للاحكام والاضاع القانونية التي تنطبق على القضاة النظاميين .

المادة ٤ - تختص المحكمة بالنظر في الجرائم التالية حيثما وقعت في المملكة :-

أ - جرائم القتل المنصوص عليها في المواد (٣٢٦) و (٣٢٧) و (٣٢٨) و (٣٣٠) و (٣٣٨) من قانون العقوبات المعمول به .

ب - جرائم الاغتصاب وهتك العرض والخطف الجنائي المنصوص عليها في المواد (٢٩٢) الى (٣٠٢) من قانون العقوبات المعمول به .

ج - الشروع في الجرائم المبينة في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة .

المادة ٥ - تمارس المحكمة والنيابة العامة لديها الاختصاصات والصلاحيات والاعمال المنوطة بهما وفقا لقانون العقوبات وقانون اصول المحاكمات الجزائية والقوانين الاخرى المعمول بها بما لا يتعارض مع احكام هذا القانون كما يقوم الموظفون المخولون بوظائف الضابطة العدلية بمقتضى القوانين المعمول بها بمساعدة المدعي العام لدى المحكمة في اجراء وظيفته .

المادة ٦ - تتمتع المحكمة في عمان او في اي مكان اخر في المملكة بعينه رئيس المحكمة وتطبق على جلساتها وكيفية اتخاذ قراراتها الاحكام والاجراءات الخاصة بالمحاكم النظامية .

المادة ٧ - أ - يعتبر المدعي العام لدى المحكمة مختصا بالتحقيق في اية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والقيام بالاجراءات القانونية اللازمة للملك في اي مكان في المملكة .

ب - عند وقوع اية جريمة تطبق عليها احكام هذا القانون يقوم المدعي العام لدى المحكمة النظامية التي وقعت الجريمة في منطقة اختصاصها بمباشرة التحقيق الفوري فيها ، على ان يبلغ عنها المدعي العام لدى المحكمة ليتسلم التحقيق فيها بالسرعة الممكنة .

ج - للمدعي العام ان ينبذ عنه اي مدعي عام آخر لدى الحاكم النظامية للقيام باي من وظائفه باستثناء اصدار قرار الظن بحق المتهم ويكون المدعي العام النائب مقيدا باجراءاته باحكام هذا القانون .

المادة ٨ - تبشر النيابة العامة والضابطة العدلية اجراءات التحقيق التي يتوجب عليها القيام بها على وجه الاستعجال وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية عند وقوع اي تأخير او تباطؤ لا يمر له في تلك الاجراءات .

المادة ٩ - أ - على المدعي العام ان يصدر قرار الظن بحق المتهم في اية قضية تنطبق عليها احكام هذا القانون خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ اقفال التحقيق فيها وان يودعها لدى النائب العام خلال ثلاثة ايام من اصداره لقرار الظن .

ب - يصدر النائب العام قرار الاتهام في القضية ويعيدها للمدعي العام خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ ايداع قرار الظن لديه . وعلى المدعي العام ان يقدم المتهم الى المحكمة بلائحة اتهام خلال ثلاثة ايام من اعادة القضية اليه .

المادة ١٠ - تبدأ المحكمة بالنظر في اية قضية ترد اليها خلال مدة لا تزيد على عشرة ايام من تاريخ تقديمها وتتمتع جلساتها للملك الغرض في ايام متتالية ولا يجوز تأجيل المحاكمة لأكثر من ثمان واربعين ساعة الا عند الضرورة ولا سبب تذكرها في قرار التأجيل .

المادة ١١ - اذا تخلف الشاهد المبلغ عن المثول امام المحكمة فيعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا ولا تزيد على مائة دينار والمحكمة ان تعفيه منها كليا او جزئيا اذا اثبت ان تخلفه كان لمصلحة مشروعة .

المادة ١٢ - تصدر المحكمة قرارها في اية قضية ختمت المحاكمة فيها بالسرعة الممكنة وخلال مدة لا تزيد على عشرة ايام من تاريخ ختام المحاكمة والمحكمة تأجيلها للملك الغرض مرة واحدة فقط ولمدة لا تزيد على سبعة ايام .

المادة ١٣ - أ - مع مراعاة احكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة تكون قرارات المحكمة قابلة للطعن لدى محكمة التمييز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تفهيمها اذا كانت وجاهية ومن تاريخ تبليغها اذا كانت غيابة وذلك بالنسبة للنائب العام والمحكوم عليه والمسؤول بالمال والمدعي الشخصي .

هذا من الأصول

ب - لرئيس النيابة العامة الطعن في قرارات المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها .
ج - الحكم بالاعدام او بعقوبة جنائية لا تقل عن خمس سنوات تابع للتمييز ولو لم يطلب المحكوم عليه ذلك ، ويترتب على النائب العام في هذه الحالة ان يرفع ملف القضية لمحكمة التمييز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور الحكم مع مطالعته عليه .

المادة ١٤ - أ - تحال الى المحكمة او المدعي العام لديها :

١ - القضايا التي تنظرها المحاكم النظامية الابتدائية واصبحت من اختصاص (محكمة الجنايات الكبرى) بعد صدور هذا القانون شريطة ان لا يكون قد صدر فيها قرار نهائي من المحكمة .
٢ - القضايا التحقيقية التي تنظرها النيابة العامة لدى المحاكم النظامية واصبحت من اختصاص المدعي العام لدى المحكمة بعد صدور هذا القانون .
ب - للمحكمة او النيابة العامة لديها ان تستمر في النظر او في التحقيق في القضايا التي احيلت اليها بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة من النقطة التي وصلت اليها ، او ان تعيد النظر او التحقيق فيها من جديد ، وذلك وفقا لمقتضيات القضية وظروفها .

المادة ١٥ - تحقيقا للغايات المقصودة من هذا القانون تعتبر جميع الاحكام الواردة في اي قانون او تشريع آخر ملغاة او معدلة الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٦ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/٢٣

وزير المالية سالم مساعده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير الثقل محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير المواصلات محمود الحوامده	وزير الصحف بالوكالة محمد عضوب الزين	وزير المعدل ناجي حسين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عتاد الجازي	وزير الداخلية لروت التلهوني
وزير الشؤون البلدية والقروية اسماعيل العرموطي	وزير المعدل عصام العجلوني	وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير التموين صلاح جمعه	وزير الصناعة والتجارة رجائي المشر

عبد الحسين بن طلال

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٣

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٧٦

قانون الغاء القوانين العشائرية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الغاء القوانين العشائرية لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ ١٩٧٦/٦/١٦ .

للمادة ٢ - تلغى القوانين التالية :-

أ - قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٦ :

ب - قانون تأسيس محكمة استئناف عشائرية لسنة ١٩٣٦

ج - قانون الاشراف على البدو لسنة ١٩٣٦ .

للمادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/٢٣

وزير المالية سالم مساعده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير الثقل محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير المواصلات محمود الحوامده	وزير الصحف بالوكالة محمد عضوب الزين	وزير المعدل ناجي حسين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عتاد الجازي	وزير الداخلية لروت التلهوني
وزير الشؤون البلدية والقروية اسماعيل العرموطي	وزير المعدل عصام العجلوني	وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير التموين صلاح جمعه	وزير الصناعة والتجارة رجائي المشر

نظام صندوق الادخار للموظفي امانة العاصمة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٢
فأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٦

نظام صندوق الادخار

لموظفي امانة العاصمة غير المصنفين

صادر بالاستناد الى المادة (٤٣) من قانون البلديات

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق الادخار لموظفي امانة العاصمة غير المصنفين لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ ١٩٧٦/٤/١١ .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

الامانة	امانة العاصمة .
الامين	امين العاصمة .
المجلس	مجلس الامانة .
الموظف	كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص براتب مقطوع او في وظيفة غير مصنفة حدد راتبها في موازنة الامانة ومدرجة في جدول تشكيلات الوظائف الملحق بها وتشمل ايضاً الموظف بعقد اذا كان غير تابع للتقاعد .
المشترك	كل موظف تابع لاحكام هذا النظام .
الصندوق	صندوق الادخار .
اللجنة	لجنة الصندوق المؤلفة بموجب هذا النظام .
ورثة الموظف	الورثة الشرعيون وفق احكام الشريعة الاسلامية للمسلمين ووفق القوانين الوراثية المطبقة لدى الطوائف الاخرى بالنسبة للموظفين الآخرين .

المادة ٣ - تسري احكام هذا النظام على :
الموظفين غير المصنفين والموظفين بعقود او برواتب مقطوعة العاملين في خدمة الامانة وفق التعريف الوارد في هذا النظام لكلمة (الموظف) .

المادة ٤ - أ - يؤسس في الامانة صندوق يسمى (صندوق ادخار موظفي الامانة غير المصنفين) وينشأ جهاز ادارته وكيفية مسك حساباته وكل ما يتعلق به من شؤون وفقاً لما يصدره الامين من تعليمات .

ب - تحفظ اموال الصندوق في حساب مستقل .

المادة ٥ - أ - اعتباراً من تاريخ انشاء الصندوق يقتطع ٥% من الراتب الاساسي لكل مشترك وتُدفع الامانة ٧% من راتبه الاساسي وتودع جميعها في الصندوق .

ب - اذا عين الموظف بعد بداية الشهر يعتبر مشتركاً في الصندوق من بداية الشهر الذي يليه .

ج - لا تحسب مدة الاجازة الدراسية بدون راقب ولا مدة الاعارة خارج المملكة لغايات الاشتراك في الصندوق .

المادة ٦ - اذا كان للموظف المشترك خدمة سابقة على تاريخ انشاء الصندوق في وظيفة غير مصنفة على حساب موازنة الامانة او براتب مقطوع تدخل خدمته هذه في الحساب دون ان يدفع عنها شيئاً ، وتلتزم الامانة بدفع نصيبها عن هذه الخدمة عند الاستحقاق ، على ان لا يتجاوز المبلغ الذي ستدفعه ثلاثمائة دينار .

المادة ٧ - تشكل لجنة في الامانة لادارة الصندوق من ثلاثة موظفين يعينهم المجلس بناء على تنسيب الامين على أن لا تقل درجة اي منهم عن الثالثة وان يكون احدهم من القسم المالي .

المادة ٨ - أ - تكون مهمة اللجنة النظر في جميع الطلبات التي تحال اليها من الامين وتصدر قراراتها وفق احكام هذا النظام بالاجماع او بالاكثورية وللمشترك استئناف قراراتها الى الامين .

ب - للمجلس ان يقرر صرف مكافأة دورية او مقطوعة من اموال الصندوق لاعضاء اللجنة مقابل جهودهم الاضافية .

المادة ٩ - تستثمر اموال الصندوق وفقاً لما يقرره المجلس بناء على تنسيب الامين .

المادة ١٠ - لا يجوز في اي حال من الاحوال ان تتحول او تنقل لشخص آخر المبالغ المودعة في الصندوق لحساب اي مشترك او المبالغ التي ساهمت بها الامانة لحسابه او الحجز عليها ايفاء لدين او ادعاء مهما كان نوعه .

المادة ١١ - إذا توفي المشترك تدفع اللجنة جميع المبالغ المستحقة لورثته .

المادة ١٢ - تدفع للمشارك جميع المبالغ المستحقة له اذا انتهت خدمته بناء على احد الاسباب التالية :

أ - بسبب صحي مؤيد بتقرير من لجنة طبية مختصة .

ب - انتهاء العقد المرتبط به مع الامانة .

ج - ترك المشاركة العمل في الامانة بسبب الزواج شريطة ابراز وثيقة الزواج الرسمية .

د - بلوغ السن القانونية لانتهاء الخدمة وفق احكام انظمة الموظفين المعمول بها في البلديات والامانة .

هـ - الاستغناء عن خدماته بسبب غير الاسباب الواردة في المادة (١٣) من هذا النظام .

هكذا من العمل

المادة ١٣ - أ - إذا حول المشترك الى وظيفة مصنفة لا يدفع الصندوق اي تعويض له عن اية خدمة تدخل في حساب التقاعد .

ب - اذا ترك الموظف بعدد الخدمة قبل انتهاء مدة العقد واذا استقال الموظف غير المصنف او عزل او اعتبر فاقداً لوظيفته او صنف تدفع له جميع المبالغ التي اقتطعت من راتبه للصندوق .

المادة ١٤ - مجلس الوزراء البت في الحالات التي لم ينص عليها في هذا النظام .

المادة ١٥ - يقوم ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات الصندوق .

١٩٧٦/٥/١٢

الحسين بن طلال

وزير المالية سالم مساعده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
--------------------------------	--	--	---	---

وزير النقل عمود اخوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الاشغال العامة احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
-------------------------------	--	---------------------------------	--	---------------------------------------

وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة محمد عضوب الزين	وزير المعدل ناجي حسين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي	وزير الداخلية نور التلهوني
---	--------------------------------------	---	----------------------------------

وزير الشؤون البلدية والقروية اسماعيل العروطي	وزير العمل عصام العجلوني	وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير التوطين صلاح جمعه	وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر
--	--------------------------------	---	------------------------------	--

نظام مقاولات الاشغال لدائرة ميناء العقبة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٢

تأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٦

نظام مقاولات الاشغال لدائرة ميناء العقبة

صادر بمقتضى المادة (٦) من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مقاولات الاشغال لدائرة ميناء العقبة لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -

الدائرة	دائرة ميناء العقبة
الهيئة	الهيئة الاستشارية لميناء العقبة
الوزير	الوزير المختص الذي ترتبط به الدائرة
المدير العام	مدير عام الدائرة
اللجنة	لجنة عطاءات مقاولات اشغال الدائرة المشكلة بموجب هذا النظام .
الاشغال	الدراسات والتصاميم الهندسية وانشاء الطرق والابنية وجميع المشاريع الانشائية المتعلقة بأعمال الدائرة بمختلف انواعها وادارتها ، وصيانتها بما في ذلك التحاليل والفحوص المخبرية والتطبيقية واستئجار وشراء ونقل وتقديم وتسليم المواد والتجهيزات والمعدات واللوازم الخاصة وكل مايلزمها من استشارات فنية وخدمات مهنية .

المادة ٣ - مع مراعاة احكام هذا النظام تتولى الدائرة تنفيذ الاشغال بواحد او اكثر من الطرق التالية : -

أ - التنفيذ المباشر عن طريق الدائرة .

ب - العطاء عن طريق المناقصة .

ج - التلزييم بدون مناقصة :

المادة ٤ - أ - تطبيق احكام نظام مقاولات الاشغال العامة رقم (١٠٧) لسنة ١٩٧٣ واي نظام آخر يعدله او يحل محله على

هكذا من الأشغال

اشغال الدائرة في الحالات غير المنصوص عليها في هذا النظام

- ب - تحقيقاً للغايات المقصودة في الفقرة (أ) من هذه المسادة بمارس الوزير صلاحيات وزير الاشغال العامة كما يمارس المدير العام صلاحيات وكيل وزارة الاشغال العامة .
ج - يطبق على المداولين جداول تصنيف المداولين المعتمدة من قبل الجهات الرسمية المختصة .

المادة ٥ - تحال الاشغال على المتعهدين على الوجه التالي :-

- أ - الاشغال التي لا تتجاوز قيمتها الف دينار تجري بقرار من المدير العام بالطريقة التي يراها ملائمة وعلى المتعهد الذي يراه مناسباً .
ب - الاشغال التي تزيد قيمتها على الف دينار ولا تتجاوز عشرة الاف دينار تجري احالتها بطريق المناقصة بقرار من الوزير وتنسب من المدير العام واللجنة .
ج - الاشغال التي تزيد قيمتها على عشرة الاف دينار تجري عن طريق المناقصة على ان توافق الهيئة على احالتها بتنسب من اللجنة .
المادة ٦ - أ - تشكل لجنة عطاءات خاصة من خمسة اعضاء من موظفي الدائرة يعينهم الوزير بتنسب من المدير العام على ان يكون احدهم رئيساً وتعرف بلجنة عطاءات مقاولات اشغال الدائرة .
ب - يعين المدير العام سكرتيراً للجنة من موظفي الدائرة ولا يجوز له الاشتراك في اعمال اللجنة والتصويت على قراراتها .
ج - تكون مدة رئاسة وعضوية اعضاء اللجنة اثني عشر شهراً ويحق للوزير بتنسب من المدير العام تمديد او تخفيض هذه المدة لاي منهم حسبما يراه ضرورياً .
د - تصدر اللجنة قراراتها بالاجماع او بأكثرية الاصوات .

المادة ٧ - يجري الاعلان عن اشغال الدائرة واستدراج العروض لتنفيذها عن طريق المناقصة وفقاً للاجراءات التالية :-

- أ - يجب الاعلان عن الاشغال التي يراد تنفيذها في صحيفة او أكثر من الصحف المحلية او الاجنبية قبل مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من موعد فتح العطاء على ان يوضح في الاعلان نوع الاشغال المطلوب تنفيذها وقيمة التأمينات التي يجب تقديمها وتاريخ آخر موعد لتقديم العروض وكيفية تقديمها ومكان وكيفية الحصول على المخططات والمواصفات والشروط ، وبالإضافة الى الاعلان في الصحف يجوز ارسال الدعوات الى من ترى الدائرة فيهم الكفاءة والمقدرة على القيام بالاشغال المطلوبة .
ب - يوضع في غرفة سكرتير اللجنة صندوق مغلق بقفل محكم ذي ثلاثة مفاتيح يحتفظ كل من رئيس اللجنة والمدير العام والسكرتير بواحد منها .
ج - توضع العروض في صندوق العطاءات مباشرة من قبل المشتركين في المناقصة قبل الموعد المحدد في الاعلان ولا تقبل العروض التي ترد متأخرة عن ذلك الموعد ويجوز ارسال العروض في البريد المسجل شريطة وصولها قبل الموعد المحدد في الاعلان ، وفي هذه الحالة يجب على المناقص اعلام الدائرة برقياً عن موعد ومكان ايداع العرض .
د - تقدم العروض ضمن مغلف مغلقة ومختومة وان يكتب على الظرف بخط واضح نوع العطاء ورقه .
هـ - في الحالات المستعجلة يجوز للجنة استدراج العروض البرقية بالطريقة التي تراها مناسبة وبما يحقق اهداف ومصلحة الدائرة .

المادة ٨ - أ - يفتح صندوق العطاءات في الوقت المحدد في الاعلان لفتحته بحضور النصاب القانوني للجنة واذا تعذر فتحه في الوقت المحدد فبرجاً ذلك لمدة لا تزيد على اسبوع واحد بقرار مسبق من اللجنة .

ب - لا يجوز للجنة النظر في اي عطاء اذا كان عدد العروض المقدمة اليها يقل عن ثلاثة وفي هذه الحالة يجب اعادة العروض الى اصحابها والاعلان عن العطاء مرة اخرى وللجنة النظر في العطاء واتخاذ قرارها بشأنه مهما كان عدد العروض المقدمة اليها بعد الاعلان الثاني .

ج - على اعضاء اللجنة التوقيع على العروض بعد فسخ المظاريف الخاصه بها وكذلك على العيّنات والنماذج المرفقة بها . ولا يجوز للجنة النظر في العروض التي وقع فيها اي خطأ كتابي او حسابي الا في الاحوال التي تكون معالجة ذلك الخطأ ممكناً دون ان يلحق من جراء تصحيحه اجحاف بالمناقصين الآخرين وان يتم التصحيح من قبل مقدمي تلك العروض قبل قبولها من اللجنة .

د - يحتفظ سكرتير اللجنة بالتأمينات المرفقة بالعروض في خزنة حديدية .

هـ - يجوز للجنة الاستعانة باصحاب الخبرة والاختصاص من موظفي الدائرة او من غيرهم ولها الحق في اجراء الفحوص المخبرية في مختبر واحد او أكثر في المملكة او خارجها .

و - بعد اجراء الدراسات والاستشارات والفحوص المخبرية التي تراها اللجنة بشأن تلك العروض يحال العطاء على مقدم اقل او ارخص الاسعار اذا كان مطابقاً للمواصفات والشروط المطلوبة وللجنة أن تتجاوز هذا العطاء اذا تبين لها ان الاسعار المقدمة فيه غير معقولة او أنه لا يؤمن النجاح الاشغال ضمن المدة وبالمواصفات المطلوبة . على ان تبين الاسباب التي دعته الى ذلك تتجاوز بصورة منفصلة عن قرار الاحالة .

ز - اذا تبين ان الاسعار المعروضة عالية او غير متناسبة مع التقديرات الموضوعية للجنة ان تعيد طرح العطاء مرة ثانية للحصول على السعر المناسب .

ح - على سكرتير اللجنة ان يدون اسماء المناقصين واسعار عروضهم والتفاصيل الاخرى المتعلقة بها على نماذج خاصة ، ويتم تسجيل القرارات على هذه النماذج والتوقيع عليها من قبل رئيس اللجنة وعضائها .
ط - يتولى سكرتير اللجنة تنظيم قرارات اللجنة وتدقيقها ومقابلتها بالشروط والمواصفات والاسعار قبل عرضها على اللجنة لتوقيعها ، وعليه ان يرفع القرارات الى المدير العام خلال مدة لا تزيد على ثلاثة ايام من تاريخ توقيع اعضاء اللجنة عليها ، وعلى المدير العام ان يرفع القرارات التي تحتاج الى موافقة الوزير خلال مدة اقصاها اسبوع اما القرارات التي تحتاج الى موافقة الهيئة فيجب رفعها الى الهيئة خلال مدة اقصاها اسبوع لتعرض في اول جلسة تلي ذلك .

ي - يكون سكرتير اللجنة مسؤولاً وشخصياً عن اية اخطاء او نواقص او زيادات تقع في قرارات اللجنة كما يكون مسؤولاً عن تنفيذ الاجراءات المنصوص عليها في هذا النظام وعن صندوق العطاءات ووضع العروض فيه خلال المدة المحددة لذلك .

ك - على السكرتير فتح سجل خاص تدون فيه جميع قرارات اللجنة بالتسلسل وتوقع من قبل رئيس اللجنة وعضائها .

ل - يبلغ المتعهد الذي احيل عليه العطاء قرار الاحالة خطياً خلال مدة اقصاها شهراً واحداً وفي حالة رفضه التبليغ فعلى المدير العام مصادرة التأمين بقرار من اللجنة ، على ان يتم تبليغ قرارات الاحالة اما للشخص الذي احيل عليه العطاء بالذات او للوكيل القانوني له او لاي شخص يعمل لديه او يقيم معه في بيته .

م - يحتفظ سكرتير اللجنة بالتأمين الذي قدمه المتعهد الذي احيل عليه العطاء الى ان ينتهي العمل المطلوب بالعطاء ثم يعاد الى صاحبه بعد تبرة ذمته أما التأمينات الاخرى فيعيدها الى اصحابها مقابل توافيقهم

هكذا من الأشغال

ن - بعد ان يتبلغ المتعهد قرار الاحالة يصبح هذا القرار بالاضافة الى شروط ومواصفات العطاء عقدا ملزما للطرفين واذا اخل المتعهد بأي من شروطه فللهيئة بتسليم من المدير العام اتخاذ الاجراءات التالية مجتمعة او منفردة :-

- ١ - مصادرة التأمين
- ٢ - فسخ التعهد وانجاز الاشغال على حساب المتعهد .
- ٣ - تضمين المتعهد بالتعويضات التي تراها مناسبة الا اذا وردت عليها احكام في العقد .
- س- يحفظ سكرتير اللجنة بجميع الاوراق والوثائق المتعلقة بكل عطاء في ملف خاص للرجوع اليها عند الحاجة .
- المادة ٩ - في الحالات الاستثنائية المستعجلة التي تقرر الهيئة هذه الصفة لها يتم تنفيذ الاشغال على الوجه التالي شريطة بيان الاسباب الموجبة للاختيار في جميع الحالات .
- أ - عندما تتجاوز قيمة العمل (١٠٠٠) دينار ولا تزيد على (١٠٠٠٠) دينار يحق للوزير بتسليم من المدير العام لتزيم العمل للمقاول او الصانع الذي يختاره ، على ان تكون الاسعار مناسبة ومعقولة
- ب- عندما تتجاوز قيمة العمل (١٠٠٠٠) دينار يحق للهيئة بتسليم من المدير العام لتزيم العمل للمقاول او الصانع الذي يختاره على ان تكون الاسعار مناسبة ومعقولة .
- المادة ١٠ - أ - لا تؤثر الزيادة التي تظهر في قيمة الاشغال بعد انجازها على صلاحية الجهة التي احالت عطاءها او قامت بتزيمها مادامت لا تزيد عن (٢٥ ٪) من قيمة العطاء او العمل .
- ب- اذا اقتضت ظروف العمل القيام بأشغال جديدة لم ترد لها اسعار في العطاء او التزيم فتعتبر هذه الاشغال اعمالا اضافية لاحتاج الى تزيم او عطاء جديد شريطة ان لا يتعدى مجموع قيمة زيادة الكميات الواردة في الفقرة السابقة مع قيمة الاعمال الاضافية هذه على (٢٥ ٪) من قيمة العطاء او التزيم الاساسي ويشترط اخذ موافقة الجهة التي احالت العطاء او قامت بتزيم العمل اصلا على اسعار الاشغال الاضافية .
- المادة ١١ - للهيئة اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/١٢

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الخنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي
وزير النقل	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
محمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمدود	احمد الشويبي	غالب بركات
وزير المواصلات	وزير الصحة بالوكالة	وزير العدل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
محمد عضوب الزين	لاجي حسين الطراونه	راكان عناد الجازي	فروت التهلوي	
وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير العمل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التموين	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العروطي	عصام العجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر

نعم الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٦

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٦

النظام المالي لجامعة اليرموك

صادر بمقتضى المادة (٤٦) من قانون جامعة اليرموك رقم (٩) لسنة ١٩٧٦

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي لجامعة اليرموك لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-
- | | |
|--------------------|--|
| الجامعة : | جامعة اليرموك . |
| مجلس الامناء : | مجلس امناء الجامعة . |
| مجلس الجامعة : | مجلس جامعة اليرموك . |
| الرئيس : | رئيس جامعة اليرموك . |
| العميد : | العميد في جامعة اليرموك . |
| الدائرة الادارية : | اية دائرة ادارية تنشأ في الجامعة بمقتضى قانونها . |
| المدير : | مدير اية دائرة ادارية . |
| مدير الادارة : | مدير الادارة والخدمات في الجامعة . |
| المدير المالي : | مدير المديرية المالية في الجامعة . |
| مدير اللوازم : | مدير مديرية اللوازم في الجامعة . |
| المحاسب : | كل موظف منوط به قبض اموال للجامعة وحفظها وانفاقها او اي موظف ذي مسؤولية مالية او نقدية ناشئة عن قيامه بأعمال مالية او حسابية او ادارية في الجامعة او مرقطة بواجباته فيها . |
| البنك : | البنك المعتمد من قبل الجامعة بمقتضى احكام هذا النظام . |
- المادة ٣ - الرئيس او من ينوبه هو آمر الصرف في الجامعة طبقاً لموازنتها ولقرارات مجلسي الامناء والجامعة كل حسب صلاحياته .

المادة ٤ - المديرية المالية في الجامعة هي الجهة التنفيذية المختصة بقبض اموال الجامعة وتحصيلها ودفع الالتزامات المالية المترتبة عليها وذلك طبقاً لقانون الجامعة وانظمتها والتعليقات والقرارات التي تصدر بمقتضاها .

المادة ٥ - أ (المدير المالي هو الرئيس المباشر للموظفين في المديرية المالية ويكون مسؤول امام مدير الادارة عن حسابات الجامعة ومعاملاتها المالية والسجلات الخاصة بها ، والحفاظة على اموال الجامعة التي تخضع لمسؤولية دائرته .

ب (تحقيقاً للغايات المقصودة من الفقرة السابقة من هذه المادة يتولى المدير المالي المهام والمسؤوليات التالية :-

١ - الاشراف على مسك وتنظيم السجلات والقيود الحسابية للجامعة بصورة صحيحة ووفقاً لقواعد الحسابية المتعارف عليها .

٢ - اعتماد مستندات الصرف والقبض والتأكد من صحة تنظيمها وتوافر الشروط المالية والقانونية والحسابية فيها .

٣ - اعداد البيانات الحسابية الشهرية والختمية وفقاً لتعليمات الرئيس .

٤ - اعداد مشروع موازنة الجامعة .

٥ - تقديم تقرير سنوي الى الرئيس خلال شهر كانون الثاني من كل سنة عن الواردات والتفقات الفعلية للجامعة خلال السنة السابقة ، مع الملاحظات والتوصيات التي يراها مناسبة .

٦ - الاشراف على جميع الشؤون الادارية في المديرية المالية وعلى الموظفين العاملين فيها واصدار التعليمات التطبيقية اللازمة لحسن سير العمل فيها .

٧ - اتخاذ الاحتياطات والاجراءات ووسائل الرقابة الكافية لحماية اموال الجامعة وسجلاتها المالية ومنع وقوع اي تلاعب او اختلاس او اهمال فيها .

٨ - القيام بأية اعمال يكلفه بها الرئيس ومدير الادارة .

المادة ٦ - المحاسبون مسؤولون عن القيام بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالامور المالية للجامعة المنوطة بهم ، بما في ذلك الالتزامات والصرف وقبض الايرادات وتنظيم القيود والحسابات والسجلات المالية ، وعليهم بصورة خاصة القيام بما يلي :-

أ (ان يدخلوا في القيود دون اي تأخير جميع الاموال الواردة لحساب الجامعة والمبالغ التي دفعت على حساب نفقاتها والتزاماتها المالية .

ب (الامتناع عن دفع اي مبلغ لم تستوف المعاملة الخاصة به جميع شروطها المالية والقانونية والحسابية .

ج (اعداد التقارير والبيانات والجداول الشهرية والسنوية المطلوبة ،

د (التأكد من ان الاحتياطات الكافية قد اتخذت للمحافظة على اموال الجامعة التي عهد اليهم بها .

المادة ٧ - كل موظف في المديرية المالية في الجامعة مسؤول شخصياً عن اية خسارة مادية تلحق بالجامعة نتيجة خطأ منه او اهمال و تقوم الجامعة بتحصيلها منه بالطريقة التي تراها مناسبة .

المادة ٨ - تخضع جميع القيود والمستندات والسجلات المالية للتدقيق الداخلي والخارجي وعلى موظفي المديرية المالية تقديم تلك القيود والمستندات والسجلات الى المدققين المعتمدين من قبل الجامعة وتزويدهم بأية معلومات او بيانات تفصيلية يطلبونها .

المادة ٩ - تتكون موازنة الجامعة من جدولتين مفضلتين ومبوينتين يتضمنان اموالاً الواردات المتوقعة ويتضمن الثاني النفقات المقدرة للجامعة للسنة المالية المقبلة .

المادة ١٠ - أ (تبدأ السنة المالية للجامعة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من نفس السنة .

ب (يصدر الرئيس التعليمات اللازمة لتحديد اجراءات ومواعيد تقديم الموازنات التقديرية للكلية والدوائر في الجامعة والدوائر والدراسات التي يجب ان ترفق بها .

ج (يقدم الرئيس مشروع موازنة الجامعة الى مجلس الامناء خلال النصف الاول من شهر كانون الاول ليم النظر فيه واقاراه قبل اليوم الاول من السنة التالية التي تعود اليها الموازنة .

د (اذا لم يتم اقرار موازنة الجامعة قبل ابتداء السنة المالية الجديدة فيستمر الاتفاق بإعتمادات شهريه يصدرها مجلس الامناء بنسبة ١٢/١ لكل شهر من موازنة السنة السابقة لتغطية النفقات المتكررة والالتزامات المالية المدورة على ان تسدد من الموازنة الجديدة بعد اقرارها ، واذا تعلق انعقاد مجلس الامناء فيصدر الرئيس قرار الصرف على ان يعرض قراره على مجلس الامناء في اول اجتماع يعقده .

المادة ١١ - لا يجوز الالتزام بأية نفقات او صرفها الا في حدود المخصصات المدرجة في الموازنة لتلك النفقات ، كما لا يجوز استعمال اية مخصصات في غير الأغراض التي حددت لها في تلك الموازنة .

المادة ١٢ - لا يجوز لموظفي المديرية المالية صرف اي مبلغ من النفقات المدرجة في الموازنة ما لم يفوضوا بذلك صراحة بأحدى الطرق التالية :

١ - عند اقرار الموازنة السنوية واصدار اوامر الصرف الاجبالي من قبل الرئيس ويكون امر الصرف اما ربع سنوي او نصف سنوي او بالمبالغ المحددة في امر الصرف .

٢ - اذا اصدر الرئيس امراً بالصرف (في حالة تأخير اقرار الموازنة) وذلك كامر خاص .

المادة ١٣ - أ (يجوز رصد مخصصات اضافية بملحق للموازنة السنوية كما يجوز نقل مخصصات من باب الى آخر بقرار من مجلس الامناء بناء على تنسيب مجلس الجامعة .

ب (يجوز نقل مخصصات من فصل الى آخر ضمن الباب الواحد بقرار من مجلس الجامعة وتنسيب من الرئيس .

ج (يجوز نقل المخصصات من مادة الى اخرى ضمن الفصل الواحد في الموازنة بقرار من الرئيس بناء على تنسيب من العميد او المدير المختص .

د (يؤخذ رأي عميد الكلية او المدير والمدير المالي في جميع حالات النقل من المخصصات للتأكد من عدم تعارض النقل المطلوب مع التزامات الكليات والدوائر في الجامعة .

المادة ١٤ - اذا تحقق اي وفر في موازنة الجامعة في اي سنة فيعتبر من وارداتها للسنة التالية ويدرج في موازنتها على هذا الاساس .

المادة ١٥ - تدخل الواردات التي تحصل لحساب اية سنة مالية سابقة في حساب السنة المالية الحالية ، اما النفقات المترتبة بها في اية سنة مالية سابقة ولم تدفع لمستحقها خلالها فيرصد لها في موازنة السنة الحالية مخصصات تحت بند (التزامات وديون سابقة)

هكذا من الأعمال

المادة ١٦- أ (لا يقبض أي مبلغ لحساب الجامعة إلا بموجب سند قبض ينظمه المحاسب متضمنا الإيضاحات والبيانات الكافية وترقم سندات القبض بالتسلسل شهرا فشهرًا حسب ترتيب القبض وتفيد في سجل الصندوق على هذا النحو .

ب (يعتبر أمين الصندوق مسؤولا عن الفرق بين المبلغ المدون في سند القبض وبين المبلغ المقبوض فعلا وتقوم الجامعة بتحصيل هذا الفرق منه بالطريقة التي تراها مناسبة ولها الحق بحسمه بمن راقبه او مكافأته او علاواته او من أي مبلغ يستحق له من الجامعة .

المادة ١٧- على أمين الصندوق ان يعطي ايصالا رسميا من دفتر ذي اربعة ارقامه متسلسلة بكل دفعة يتسلمها او تقيده لحساب الجامعة وتحفظ تلك الارومات للرجوع اليها او تدقيقها اذا اقتضى الامر ذلك.

المادة ١٨- أ (اذا ابطل أي إيصال فيقيد رقمه حسب تسلسله في سجل الصندوق وتكتب كلمة (مبطل) الى جانب رقم الإيصال ، على ان تنبع في ذلك التعليمات الصادرة بهذا الشأن .

ب (يرفع الموظف المسؤول عن ابطال أي إيصال او سند او سجل تقريرًا ببلوك الى المدير المالي يبين فيه اسباب الإبطال ، والمدير المالي ان يقرر ما اذا كانت تلك الاسباب موجبة للإبطال ام لا .

المادة ١٩- بمسك المحاسب سجلا للصندوق يدون فيه جميع المبالغ التي يقبضها لحساب الجامعة او يدفعها على حسابها حسب تسلسل المعاملات الخاصة بها ، مع الإيضاحات المتعلقة بسندات القبض والصرف .

المادة ٢٠- أ (يتولى أمين الصندوق المهام والواجبات التالية :-

١ - تدقيق معاملات القبض والصرف وإبلاغ المدير المالي عن أي خطأ او نقص يلاحظه فيها ليتخذ القرار والاجراء المناسب بشأنه .

٢ - تدقيق ورصيد حساب الصندوق يوميا قبل انتهاء الدوام الرسمي ، وإيداع الرصيد في البنك؛

٣ - التحقق في نهاية كل شهر من ان البيانات والكشوفات الواردة من البنك مطابقة لسجل الصندوق ، وإعلام المدير المالي بأية ملاحظات له على تلك البيانات والكشوف .

ب- مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة بمنح أمين الصندوق لدى انتهاء خدمته في الجامعة مكافأة مقدارها خمسة دنائير من كل شهر قضاه امينا للصندوق في الجامعة ، شريطة ان لا يكون قد الحق بالجامعة اية خسارة اثناء عمله عن عمد او خطأ او اهمال وذلك بالإضافة الى اية مكافآت اخرى يستحقها بمقتضى احكام قانون الجامعة والانظمة الصادرة بمقتضاه

ج- للرئيس ان يقرر منح أمين الصندوق المكافأة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة على ان تحسم منها اية خسارة الحقها بالجامعة نتيجة خطأه او اهماله .

المادة ٢١- أ - توقع اموال الجامعة في البنك الذي يعتمد مجلس الامناء بتسليم من مجلس الجامعة ويجوز اعتماد أكثر من بنك لهذا الغرض .

ب- يقوم الرئيس بإبلاغ البنوك المعتمدة بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة باسماء الاشخاص المفوضين بالتوقيع على الشيكات وأوامر الدفع الصادرة عن الجامعة.

المادة ٢٢- تكون صلاحية التوقيع على التحاويل المالية (الشيكات وأوامر الدفع) الصادرة من الجامعة حسب الترتيب التالي :-

أ - توقع التحاويل التي لا تزيد قيمة كل منها على (٥٠٠) دينار من كل من المدير المالي والمحاسب المعتمد .

ب- توقع التحاويل التي تزيد قيمة كل منها على (٥٠٠) دينار ولا تتجاوز (١٠٠٠٠) دينار من كل من مدير الادارة والمدير المالي والمحاسب المعتمد

ج - توقع التحاويل التي تزيد قيمتها على (١٠٠٠٠) دينار من قبل الرئيس بالإضافة الى توقيع كل من مدير الادارة والمدير المالي .

د - في حالة غياب أي من المفوضين بالتوقيع على التحاويل المالية يقوم الشخص المكلف بالقيام بعمله بالتوقيع نيابة عنه ويبلغ ذلك الى البنوك المعتمدة .

المادة ٢٣ لا يجوز استعمال اموال الجامعة بعد قبضها وقبل ايداعها في البنك لأي سبب من الاسباب.

المادة ٢٤- أ (يودع أمين الصندوق يوميا في البنك جميع الاموال التي ترد للصندوق ويجوز له ان يحتفظ في الصندوق بمبلغ لا يزيد على خمسية دينار للنفقات الطارئة والمستعجلة .

ب (بالرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة لأمين الصندوق الاحتفاظ بمبلغ يزيد على خمسية دينار اذا كان المبلغ الزائد قد ورد للصندوق بعد الساعة الثانية عشر ظهرا وتعد ايداعه في البنك لانتهاء وقت الدوام فيه شريطة ان يبلغ أمين الصندوق المدير المالي بذلك ويحصل على موافقة الخطية للاحتفاظ بالمبلغ الزائد في الصندوق .

المادة ٢٥- للرئيس ان يوافق على اصدار سلفات مالية للاغراض التالية :-

أ (سلفة سفر وإقامة للمكلف بمهمة رسمية او بحث علمي من العاملين في الجامعة على ان تسدد حال انتهاء المهمة وعودة المكلف من السفر .

ب (سلفة بعثة علمية او دورة تدريبية وتصرف على حساب ما يستحقه الموظف من رواتب وعلاوات ومخصصات وفقا لنظام البعثات العلمية ونظام الانتقال والسفر المعمول بهما في الجامعة على ان تسدد السلفة في هذه الحالة من الرواتب والعلاوات التي يستحقها الموظف وبالطريقة التي يقررها الرئيس .

ج (سلفة رواتب للذين يعينون لأول مرة في الجامعة من اعضاء هيئة التدريس والمحاضرين ومساعدتي التدريس والبعث والمعارين والمعينين بعمود والموظفين على ان لا تتجاوز السلفة ثلاثة امثال الراتب الشهري وتسدد من راتب المستلف على اثني عشر قسطا شهريا على الاكثر ابتداء من راتب الشهر الذي يلي الشهر الذي صرفت فيه السلفة .

المادة ٢٦- أ (يجوز لمدير الادارة او من يفوضه ان يوافق على اصدار سلف مالية للاغراض الرسمية في الحالات التالية :-

١ - سلفة نفقات دائمة لا تتجاوز (١٠٠) دينار في أي وقت وتسدد في نهاية كل سنة مالية .

٢ - سلفة نفقات مؤقتة للمشتريات وتسدد حال انتهاء المشتريات .

٣ - سلفة نفقات ثرية دائمية لموظفي الجامعة الذين تقتضي طبيعة اعمالهم صرف مثل تلك النفقات وعلى ان لا تتجاوز (٢٥) دينارًا وتسدد دوريا بموجب القوائم والمطالبات والشهادات المالية.

هذه من الأصول

ب) يكون حامل السلفة مسؤولاً شخصياً عن أية مخالفة أو نقص يحصل في السلفة التي بحوزته ويمسك سجلاً لما يتفق من السلفة . وعلى المدير المالي أو من يفوضه مراقبة حركة هذه السلفة والتأكد من أنها استعملت في مصلحة الجامعة فقط .

المادة ٢٧- تقسم النفقات في الجامعة حسب طبيعتها الى الأنواع التالية :-

- أ) النفقات المبررة حكماً ولا تحتاج الى طلب الموافقة المسبقة على صرفها ويقوم الموظفون المختصون في الجامعة بإجازتها ويشمل هذا النوع من النفقات ما يلي :-
- ١ - النفقات الناشئة عن تنفيذ قانون الجامعة وانظمتها او التي تستند الى قرارات صادرة عن مجالسها المختلفة او من الرئيس او العميد او مدير الادارة او المدير .
 - ٢ - الضرائب والرسوم والتكاليف المالية الأخرى المستحقة على الجامعة بمقتضى التشريعات المعمول بها .
 - ٣ - الخدمات والمواد ذات الاسعار الموحدة التي تقدمها مؤسسات عامة او خاصة وتعتبر معقودة بموجب الإيصالات والقواتير والوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة .
 - ٤ - النفقات المستمرة الناتجة عن عقود مبرمة حسب الأصول من قبل الجهات المختصة بالجامعة .
- ب) النفقات التي تحتاج الى تقديم طلب بشأنها واقراره بموافقة الجهة المختصة طبقاً لقانون الجامعة والانظمة الصادرة بمقتضاها وتم اجراءات الطلب والموافقة عليه طبقاً للأنج المعمدة ووفق الاصول الادارية المقررة .

- ج) تعتبر النفقات التي لا تدخل تحت اي من الفئتين (أ، ب) من هذه المادة نفقات يتوجب تقديم طلب موافقة لها . ويقدم الطلب الى الرئيس بوصفه آمراً بالصرف او الى من يفوضه لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .
- د) يصدر مجلس الجامعة تعليمات تتضمن تفصيلات النفقات التي تدخل تحت كل من الفئتين (أ، ب) من هذه المادة .

المادة ٢٨- أ - لا يدلغ اي مبلغ من اموال الجامعة الا بموجب سند صرف على النموذج المقرر موقع من المدير المالي بالإضافة الى توقيع الجهة صاحبة الصلاحية في الجامعة باصدار امر الصرف الذي صدر السند تنفيذاً له وضمن حدود الصلاحيات المخولة لها .

ب - ينظم سند الصرف من قبل المحاسب متضمناً التفاصيل والبيانات الكافية بما في ذلك الفصل والمادة اللذين سيصرف المبلغ بموجبهما من الموازنة . ويسجل السند في سجل النفقات ويشترط في جميع الاحوال ان يكون معزواً بالوثائق المؤيدة لمشروعية الصرف كالمطالبات واوامر الشراء والعقود وغيرها وفقاً للتعليمات الصادرة بهذا الشأن .

ج - يدقق سند الصرف قبل دفعه من قبل محاسب مدقق ومن قبل امين الصندوق والمدير المالي ويوقع منهم اقراراً بصحة السند ومرفقاته من الناحية المالية والمحاسبية ويكونون جميعاً مسؤولين عن اي خطأ او خسارة تقع من جراء عدم صحة السند .

د - كل تعديل يقع في سند الصرف والوثائق المرفقة به يجب ان يوقع بجانبه بالخبر الاحمر من قبل الموظف المختص وبإشراف المدير المالي وتوقيعه .

المادة ٢٩- تدفع قيمة سند الصرف لصاحب الاستحقاق او لوكيله القانوني مقابل التوقيع على السند ويختم مع الوثائق والبيانات المرفقة به بخاتم يتضمن تاريخ الدفع وكلمة (مدفوع) .

المادة ٣٠- تتحمل الجامعة نفقات واجور تركيب هاتف للرئيس ونوابه والعمداء ومديري المعاهد والمراكز العملية والمستشفيات في الجامعة ومدير الادارة والمديرين فيها، ولاي موظف اخر يرى الرئيس ضرورة وجود هاتف في منزله ، كما تتحمل الجامعة نفقات ورسوم الاشتراك فيه ونقله واجور المكالمات الداخلية منه .

المادة ٣١- تدفع الرواتب وتوابعها قبل ثلاثة ايام من نهاية شهر العمل والرئيس الموافقة على دفع الرواتب للعاملين في الجامعة خلال الثلث الاخير من شهر العمل في الحالات التالية :

- أ - اذا كانت المدة ما بين السابع والعشرين من الشهر ونهايته عطلة رسمية .
- ب - اذا وقعت ايام العيد ضمن الثلث الاخير من الشهر .
- ج - للعامل في الجامعة اذا كان تاريخ دفع راتبه يقع ضمن مدة اجازته السنوية او المرضية او خلال وجوده خارج مركز عمله في مهمة رسمية :

كما يجوز للرئيس صرف رواتب الموظفين في مئذات علمية او دورات تدريبية في بداية كل شهر .

المادة ٣٢- يدفع الراتب الى اي من العاملين في الجامعة شخصياً الا انه يجوز ايداعه في البنك الذي يختاره او دفعه الى الشخص الذي يحمل تفويضاً خطياً منه بقبضه .

المادة ٣٣- أ - على كل موظف تكون بجازته اوراق او وثائق ذات قيمة مالية ان يحفظها اما في البنك المعتمد او في صندوق حديدي خاص في الجامعة واذا تعلق ذلك فتحتفظ في مكان امين يختاره الموظف على مسؤوليته .

ب - يحظر على اي موظف ان يحتفظ في اية خزانة معدة لحفظ اموال الجامعة اية اموال لغيرها .

المادة ٣٤- يتم حفظ مفاتيح الصناديق الحديدية كما يلي :-

- أ - المفاتيح الاصلية : وتكون في حيازة الموظف المسؤول عن الصندوق .
- ب - المفاتيح الاحتياطية : وتحفظ لدى مدير الادارة في غلاف مقفل ومشموح مسجل عليه ارقام المفاتيح والخزائن .

ج - يبلغ الموظف المسؤول عن حفظ المفاتيح الرئيس او مدير الادارة عن فقدان اي مفتاح كان في حوزته مع تقرير يوضح فيه الظروف والطريقة التي فقد فيها المفتاح .

د - يحظر على اي موظف ان يحتفظ بأكثر من مفتاح لكل صندوق ، وعندما يترك الموظف العمل لاي سبب فعليه ان يسلم المفتاح الى مدير الادارة لتسليمه الى الموظف الذي حل محله .

المادة ٣٥- يتولى المدير المالي بواسطة المحاسبين مسك السجلات التالية :

- أ - سجل الواردات .
- ب - سجل النفقات .
- ج - سجل الصندوق .

- د - سجل الرواتب .
هـ - سجل اللوازم والاثاث .
و - سجل الامانات .
ز - سجل السلف .
ح - سجل الايصالات والشيكات والسجلات .
ط - سجل التعهدات (المعطات والمقاولات وغيرها) .
ي - سجل المبعوثين .
ك - سجل الاجاليات .
ل - سجل الادخار .
م - سجل الاملاك .
ن - اية سجلات او قيود اخرى يرى المدير المالي ضرورة مسكها .

المادة ٣٦ - يقوم المحاسبون باشراف المدير المالي بمسك سجل خاص لكل سنة مالية يسمى (سجل الواردات والتفقات) يبين فيه مراحل التنفيذ للموازنة وذلك بالنسبة لجميع الواردات والتفقات في الابواب والفصول والمواد الخاصة بها على ان يتم تنظيم ذلك السجل بحيث يمكن قطعه في اي وقت خلال السنة للتأكد من وضع الموازنة في ذلك الوقت .

المادة ٣٧ - يمسك المحاسب سجلاً للامانات يدون فيه اسم الشخص او المشروع الذي من اجله او الخدمة التي بسببها دفعت الامانة .

المادة ٣٨ - أ - يزود مدير اللوازم المدير المالي بالسجلات والنماذج المالية الاخرى ، ويمسك سجلاً خاصاً بدرجة فيه الموجود من تلك السجلات والنماذج وما صرف او اعيد منها وارصدتها .

ب - يمسك المحاسب سجلاً بمائلا لسجل المصروفات المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة تدرج فيه السجلات والنماذج التي سلمت اليه من المدير المالي مع التفاصيل المتعلقة بارقامها ، على انه يحظر على اي محاسب استعمال اي سجل او نموذج وقع فيه اي خطأ او نقص ويتوجب عليه اعادته بتقرير الى المدير المالي مرفقاً بتقرير عن النقص او الخطأ في السجل او النموذج .

المادة ٣٩ - يجوز للرئيس شطب اية خسارة تقع في اموال الجامعة اذا كانت لا تتجاوز خمسة وعشرين ديناراً في النوعية الواحدة خلال كل سنة مالية ، واذا تجاوزت الخسارة ذلك المبلغ فيرفع الامر الى مجلس الجامعة من قبل الرئيس لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .

المادة ٤٠ - أ - يحدد الرئيس بقرار منه وتنسيق من مدير الادارة الوظائف المالية التي يرتب على شاغلها تقديم كفالة مالية ومقدار هذه الكفالة وتتحمل الجامعة الرسوم والطابع والمصاريف الاخرى التي تستلزم عملية اعداد الكفالة .

ب - تنظم الكفالة لدى كاتب العدل وفقاً للنموذج الذي يقرره مدير الادارة .

ج - تحفظ اسناد الكفالات لدى مدير الشؤون الادارية بعد تسجيلها في سجل خاص ويكون مسؤولاً عن متابعة تفقد كفالات موظفي الجامعة .

د - تمنح علاوة تمويض مسؤولية مالية للموظفين الماليين الذين يطلب اليهم تقديم كفالات مالية ويحدد هذا التمويض بقرار من الرئيس بناء على تنسيق من مدير الادارة :

المادة ٤١ - أ - تتبع الجامعة الطريقة الحسابية التي يقررها الرئيس باقتراح من مدير الادارة .

ب - لا يجوز اجراء الحك او المسح في اية حسابات او مستندات او سجلات وانما يجري التصحيح اللازم بموجب تسويات حسابية او قيود عكسية وفي حالة الارقام تصحيح الارقام الصحيحة وتكتب بالحبر الاحمر ويوقع الموظف المسؤول بجانب التصحيح .

ج - عند وقوع اختلاس او نقص في اموال الجامعة او اوراقها المالية او سجلاتها ودفاترها وقيودها الاساسية يترب على الموظف المسؤول ان يعلم مدير الادارة الذي عليه ابلاغ الرئيس ليأمر باجراء التحقيق اللازم .

المادة ٤٢ - الى ان يعين في ملاك الجامعة الاداري الموظفون الذين تنطبق عليهم الشروط المنصوص عليها في هذا النظام والواجب توافرها في رؤساء واعضاء اللجان المنصوص عليها في مجلس الامانة بتنسيق من الرئيس تعيين رؤساء واعضاء لتلك اللجان من خارج الجامعة او من داخلها .

المادة ٤٣ - يصدر مجلس الجامعة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام بما في ذلك :-

أ (الاحكام الخاصة بطريقة حفظ السجلات الحسابية على اختلاف انواعها ومدتها واية وثائق او تقارير تتعلق بها ودفاتر الايصالات والشيكات والتقارير والبيانات المقدمة تنفيذا ل احكام هذا النظام وسندات القبض والصرف ودفاتر الايصالات بما في ذلك السجلات والقيود الخاصة بالموظفين وغير ذلك من السجلات والدفاتر والوثائق والاوراق الجامعية .

ب (الاحكام الخاصة بالمنازل الداخلية واقساط الطلبة ونفقات الضيافة والحفلات والرحلات العلمية واسكان العاملين في الجامعة واية تعليمات اخرى فيها ضرورة لتطبيق احكام هذا النظام .

ج (الاجراءات التي تتبع في اكلات السجلات والدفاتر والوثائق والاوراق المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك تشكيل اللجان لهذا الغرض .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/١٩

وزير المالية سلم مساعده	وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التقني محمود الحوامده	وزير الوقايف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخطايط	وزير الزراعة مروان الحمود	وزير الاشغال العامة احمد الشوبكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات
وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة محمد حضوب الزين	وزير العدل لاجي حسين الطراونه	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي	وزير الدخليات لروت التلهوي	وزير الصناعة والتجارة رجالي المعشر
وزير الشؤون البلدية والقروية اماميل العرموطي	وزير العمل عصام المعجلوي	وزير دولة للشؤون الخارجية حسن ابراهيم	وزير التموين صلاح جمعه	وزير الصناعة والتجارة رجالي المعشر

كل من اشغل

نحس الحسين لله ملكا ملكا للملكة لدرقية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٩

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٧٦

نظام علاوات موظفي مديرية الطيران المدني

ودائرة الارصاد الجوية

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام علاوات موظفي مديرية الطيران المدني ودائرة الارصاد الجوية لسنة ١٩٧٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها في ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الوزير	وزير النقل .
الدائرة المختصة	مديرية الطيران المدني او دائرة الارصاد الجوية .
الراتب الاساسي	الراتب الاساسي للموظف المصنف او الراتب الذي يستحقه الموظف غير المصنف فيما لو عين بوظيفة مصنفة وفق احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به .
اللجنة	اللجنة المشكلة وفق احكام المادة (٤) من هذا النظام .

المادة ٣ - للوزير بناء على تنسيب اللجنة ان يمنح اي موظف من موظفي الدائرة المختصة علاوة حدها الاعلى (٣٠) دينارا وفقا لما يلي :-

- أ - علاوة لا تتجاوز نسبتها (٣٠ ٪) من الراتب الاساسي للموظفين الفنيين العاملين ضمن محافظة العاصمة .
- ب - علاوة لا تتجاوز نسبتها (٤٠ ٪) من الراتب الاساسي للموظفين الفنيين العاملين خارج محافظة العاصمة .
- ج - علاوة لا تتجاوز نسبتها (٣٠ ٪) من الراتب الاساسي للموظفين غير الفنيين العاملين خارج محافظة العاصمة .

المادة ٤ - تشكل لجنة من مدير الدائرة المختصة ووكيل ديوان الموظفين ومدير عام دائرة الموازنة او من ينوب عنهم تكون مهمتها تنسيب صرف العلاوة للموظفين المشمولين باحكام هذا النظام مع مراعاة ما يلي :-

- أ - الشهادة العلمية التي يحصلها الموظف وعلاقة التخصص بطبيعة العمل .
- ب - الدورات التدريبية في حقل العمل .
- ج - الخبرة العملية .
- د - طبيعة العمل .

المادة ٥ - للوزير بناء على تنسيب مدير الدائرة المختصة منح الموظفين العاملين في مطار العقبة ومحطة الارصاد الجوية في ميناء العقبة علاوة شهرية مقدارها خمسة دنانير .

المادة ٦ - للوزير بناء على تنسيب مدير الدائرة المختصة رفع او تخفيض او حجب العلاوة الممنوحة لاي موظف في ضوء انتاجه وكفاءته في العمل .

المادة ٧ - أ - لا يجوز للموظف ان يتقاضى اكثر من علاوة واحدة من العلاوات المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا النظام .

ب - لا يجوز الجمع بين العلاوات الممنوحة بموجب احكام هذا النظام واية علاوة اخرى باستثناء علاوة غلاء المعيشة الماثلية وعلاوة غلاء المعيشة الاضافية .

المادة ٨ - يلغى النظام رقم (١١٧) لسنة ١٩٧٣ .

الحسين بن طلال

١٩٧٦/٥/١٩

وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
سالم مساعده	ذوقان الهنداوي	صلاح ابو زيد	صبيحي امين عمرو	زيد الرفاعي
وزير النفط	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	وزير الزراعة	وزير الاشغال العامة	وزير السياحة والآثار
عمود الحوامده	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود	احمد الشويكي	غالب بركات
وزير المواصلات ووزير الصحة بالوكالة	وزير المعمل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
محمد عفيف الزين	ناجي حسين الطراونه	حسن ابراهيم	راكان عناد الجازي	فروت التلهوني
وزير الشؤون البلدية والقروية	وزير المعمل	وزير دولة للشؤون الخارجية	وزير التموين	وزير الصناعة والتجارة
اسماعيل العرموطي	عصام المعجلوني	حسن ابراهيم	صلاح جمعه	رجائي المعشر